الأمم المتحدة S/2007/392

مجلس الأمن

Distr.: General
28 June 2007
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

أولا – مقدمة

١ – هذا هو التقرير الرابع للأمين العام حول تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبخاصة عن الجهود الرامية للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين إسرائيل ولبنان وإلى حل طويل الأجل استنادا إلى المبادئ والعناصر الواردة في الفقرة ٨ من القرار. ويطرح التقرير تقييما شاملا للخطوات التي اتخذت نحو تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ إصدار تقريري الفصلي السابق في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/147).

٢ – ويأتي إصدار هذا التقرير في الوقت الذي نقترب فيه من الذكرى السنوية الأولى للصراع الذي نشب خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٦ بين حزب الله وإسرائيل. فبتاريخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، قتل ثمانية جنود إسرائيليين واختطف جنديان هما إلداد ريغيف وإيهود جولدواسر، وما زالا محتجزين من جانب حزب الله. وقد دفع هذا الحدث إسرائيل للقيام في اليوم ذاته بشن أعمال عسكرية انتقامية فأطلق حزب الله صواريخ على شمال إسرائيل، مما أشعل صراعا أدى في نهاية المطاف إلى وفاة نحو ١ ٢٠٠ لبناني و ١٦٠ إسرائيلي، وإلى تدمير أجزاء كبيرة من البنية الأساسية اللبنانية وألحق أضرارا جسيمة باقتصاديات البلدين. ويسلط هذا التقرير الضوء على التقدم المتواصل في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وكذلك على النواحي المثيرة للقلق، التي أعاقت حتى اليوم ترسيخ وقف دائم لإطلاق النار والتوصل إلى حل طويل الأجل على النحو المتوخى في القرار. ولقد تشجعت إزاء انتشار القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على نطاق واسع في المنطقة جنوب نهر الليطاني، حيث تستهدف أنشطة هذه القوات التأكد من خلو المنطقة من أي عناصر مسلحة وإمكانات أو أسلحة غير مصرح بها، والتأكد من عدم وجود أي مواقع بخلاف تلك التابعة للقوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على طول الخط الأزرق. ويمثل ذلك دعما للترتيبات الأمنية التي تهدف إلى الحيلولة دون استئناف

090707 060707 07-40400 (A)

الأعمال القتالية في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني. ويسرني أيضا أن أبلغ عن الالتزام المستمر للحكومة اللبنانية وحكومة إسرائيل بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٣ - ومع ذلك يساورني قلق بالغ إزاء بقاء لبنان وسط أزمة سياسية منهكة، حيث يواجه هجمات مستمرة تستهدف زعزعة استقراره وتقويض سيادته وسلامة أراضيه واستقلاله. وقد شهد البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير قتالا، بين مقاتلين من جماعة فتح الإسلام وقوات الأمن اللبنانية، وهو أسوأ اقتتال داخلي منذ الحرب الأهلية التي دامت من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٠. وإضافة إلى سلسلة من التفجيرات بالقنابل داخل بيروت وما حولها، حيث أدى آخرها إلى مقتل وليد عيدو، وهو عضو في مجلس النواب اللبناني، مع ٩ آخرين في ١٣ حزيران/يونيه؛ بالإضافة لهجوم بالقنابل ضد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في ٢٤ حزيران/يونيه قتل فيه ستة من مراقبي حفظ السلام التابعين للوحدة الإسبانية. ويضاف إلى ذلك إطلاق عناصر مجهولة صواريخ كاتيوشا من جنوب لبنان على شمال إسرائيل في ١٧ حزيران/يونيه في أخطر خرق لوقف الأعمال القتالية منذ نهاية الحرب. وتشكل حوادث من هذا النوع تحديا مباشرا للترتيبات الأمنية الجديدة في جنوب لبنان وأيضا لاستقرار البلد ككل.

٤ - وفي ضوء هذه المعطيات، أشعر بالقلق من احتمال تعرض استمرار تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) لصعوبات متكررة، مما يستلزم مواصلة الخطى في معالجة مسائل رئيسية لها دور محوري في تحقيق وقف دائم لإطلاق النار والتوصل إلى حل على الأجل الطويل، مثل مسألة إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين والإفراج عن السجناء اللبنانيين، وتعزيز الحظر المفروض على الأسلحة ووقف الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية ومسألة مزارع شبعا.

ثانيا - الهجوم على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥ - خلال مرحلة إنجاز هذا التقرير أصيبت دورية للوحدة الإسبانية في ٢٤ حزيران/يونيه، بانفجار على الطريق الرئيسي بين بلدتي مرجعيون والخيام. وأكدت التحقيقات الأولية بأن الانفجار نتج عن سيارة مفخخة. وقُتل في الحادثة ستة من أفراد الوحدة الإسبانية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وجرح اثنان آخران. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم.

٦ - وقد أدانت هذا الهجوم القيادة السياسية اللبنانية، بمن في ذلك السنيورة، رئيس مجلس الوزراء، وتقدمت بتعازيها إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وإلى حكومات الدول

المعنية. كما أدان حزب الله الهجوم قائلا بأنه لا يضر سوى بالشعب اللبناني. وأنشأت الحكومة اللبنانية لجنة عليا للتحقيق في الهجوم، فيما تعكف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على مباشرة التحقيق من جانبها.

٧ - وإنني أشعر بحزن عميق إزاء هذا الهجوم الإرهابي، الذي أدينه بأقوى العبارات، على جنود جاؤوا إلى لبنان باسم السلام. وأحث الحكومة اللبنانية على تقديم المسؤولين عن هذا الهجوم إلى المحاكمة بأسرع وقت ممكن.

٨ - ولقد تعرضت قوة الأمم المتحدة في الأشهر الأخيرة لعدد من التهديدات من جانب جماعات متطرفة. واتخذت القوة عددا من التدابير المخففة بهدف ضمان سلامة وأمن جميع العاملين في البعثة العسكريين والمدنيين وسلامة وأمن منشآت القوة. ثم عززت منشآتها في جميع أنحاء منطقة عملياتها جنوب نهر الليطاني وفي بيروت، وكما اتخذت إجراءات أمنية معززة لكافة عناصر القوة العسكريين والمدنيين. وما أن ينتهي التحقيق في هجوم ٢٤ حزيران/يونيه، حتى يتم إدخال تعديلات إضافية على الترتيبات الأمنية حسب ما تقتضيه الحاجة بهدف التخفيف من احتمالات التعرض لمثل هذه الحوادث في المستقبل. وفي الوقت ذاته، سيستمر اتخاذ كافة التدابير لضمان تنفيذ الأنشطة الموكلة للقوة دون عوائق مع إيلاء العناية الواجبة للحالة الأمنية السائدة.

ثالثا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - احترام الخط الأزرق

٩ - شهدت الحالة العسكرية والأمنية عموما في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان استقرارا منذ تقريري في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/147). ومع ذلك، فقد حدث أخطر خرق لوقف الأعمال القتالية وانتهاك للخط الأزرق منذ نهاية الحرب في ٢٠٠٦، حيث أطلقت ثلاثة صورايخ كاتيوشا من منطقة العديسة في جنوب لبنان في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وبالرغم من بدائية آليات الإطلاق، فإن اثنين من الصورايخ سقطا في بلدة كريات شمونة الإسرائيلية متسببين بأضرار طفيفة ولكن دون وقوع إصابات. ونفذ هذا الهجوم أشخاص غير معروفين. كما أعلنت جماعة تطلق على نفسها اسم ألوية بدر الجهادية - فرع لبنان مسؤوليتها عن الهجوم، إلا أنه لم يتسن بعد التحقق من صحة ادعائها. وفور وقوع الهجوم، نفى حزب الله أي مسؤولية أو علم بالهجوم وأصدر بيانا صحفيا بهذا المعنى.

١٠ - وسارعت القوات المسلحة اللبنانية إلى نشر عناصرها في المنطقة إلى جانب وحدات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأبطلت مفعول صاروخ رابع لم يتسن إطلاقه. ولم يعثر على أي مشتبه بهم في الموقع.

١١ - وقامت القوات المسلحة اللبنانية بعد هذا الهجوم بنشر عناصر إضافية في المنطقة وأقامت عددا من نقاط التفتيش الجديدة واعتقلت أكثر من ٢٠٠ شخص للتحقيق معهم. وزادت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من دورياتها في المنطقة وأخذت تنسق بشكل وثيق مع القوات المسلحة اللبنانية وقائد القوة وأبقت على خطوط اتصال مفتوحة مع كبار قادة الجيش من الجانبين. وسارع كل من رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب والجيش اللبناني بإصدار بيانات تدين الهجوم بشدة.

١٢ - كما ظلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على اتصال مباشر مع قوات الدفاع الإسرائيلية فور وقوع الحادثة لحث إسرائيل على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس. وقد امتنعت إسرائيل حتى الآن عن القيام بأي عمل انتقامي.

١٣ - وأود هنا أن أثني على الطريقة التي تعاملت بها كل من القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوات الدفاع الإسرائيلية مع الحادثة. مما يبرهن على أنه إذا توافر التنسيق وترتيبات الاتصال على المستوى المناسب، يصبح من الممكن تفادي التصعيد في حوادث من هذا النوع. ومع ذلك، فحقيقة أنه حتى اليوم يمكن لعناصر غير معروفة شن هجوم من هذا القبيل انطلاقا من جنوب لبنان أمر يثير القلق الشديد ويشدد على الحاجة لزيادة تدعيم الترتيبات الأمنية التي تتخذها القوات المسلحة اللبنانية بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

١٤ - وما زالت الأوضاع على طول الخط الأزرق متوترة وهشة. ففي العديد من المناسبات، صوبت قوات الدفاع الإسرائيلية ودوريات من القوات المسلحة اللبنانية نيران أسلحتها ضد بعضها بعضا عبر الخط الأزرق. وفي كل مرة، كانت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تبادر إلى إرسال دورية إلى موقع الحادث لتهدئة الأوضاع والحيلولة دون المجابهة. ومما زاد من التوتر قيام الطرفين بعدد من الانتهاكات البرية. ففي ٢٨ أيار/مايو، أقدمت قوات الدفاع الإسرائيلية على انتهاك الخط الأزرق بحوالي ٦٠ مترا بالقرب من موقع الأمم المتحدة ٤-٣١ باستخدام دبابة وآليات إنشاء سدود ترابية. وصرحت قوات الدفاع الإسرائيلية لاحقا بأن الموقع المحدد للخط الأزرق في هذه المنطقة لم يكن واضحا، وأن الانتهاك الذي حصل لم يكن بالتالي متعمدا. وحدث أيضا عدد من الانتهاكات البسيطة من الجانب اللبناني، قام بمعظمها رعاة وصيادون. وألقت قوات الدفاع الإسرائيلية في مناسبتين

القبض على أشخاص عبروا الخط الأزرق ثم أطلقت سراحهم بعد ساعات. وتثير عمليات العبور غير المتعمدة القلق بشكل خاص في منطقة مزارع شبعا حيث الأرض جبلية ولا يوجد سور إسرائيلي مزود بتجهيزات تقنية. وقد حث قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الطرفين على ضبط النفس والإحجام عن القيام بأنشطة من شأنها المساهمة في توتير الأوضاع على طول الخط الأزرق.

١٥ - وتؤكد الانتهاكات البرية أهمية وضع علامات واضحة لتحدد الخط الأزرق في المناطق الحساسة، ولا سيما في الأماكن التي يوجد فيها مسافة بعيدة بين الخط الأزرق والسور الإسرائيلي المزود بتجهيزات تقنية. ولقد أشرت في تقريري المؤرخ ١٤ آذار/مارس إلى أن الطرفين قد وافقا شفويا على اقتراح قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الخاص بوضع علامات لتحديد الخط الأزرق. وبعد المزيد من النقاشات المكثفة التي دارت في اجتماعات ثلاثية حول هذه المسألة، وافق لبنان رسميا على الطريقة الفنية التي اقترحتها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من أجل وضع علامات لتحديد الخط الأزرق، بينما طلبت الحكومة الإسرائيلية توضيحات بهذا الشأن. وأنا أحث الطرفين على المضي قدما وبصورة عاجلة في تناول هذا الاقتراح مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لأنه إذا ما طُبق على الأرض تطبيقا كاملا فسيساعد على بناء الثقة ويخفض التوتر ويساهم بشكل كبير بتقليص عدد الحوادث والانتهاكات العشوائية للخط الأزرق.

١٦ - وقد أبلغت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن تزايد كبير للانتهاكات الجوية الإسرائيلية من خلال تحليق طائرات نفاثة ومركبات جوية بلا طيار فوق الأراضي اللبنانية. وتحدث هذه الانتهاكات بوتيرة يومية تقريبا تصل إلى ما بين ١٥ و ٢٠ تحليقا، بل وصلت في يوم واحد إلى ٣٢ تحليقا جويا. وتواصل الحكومة اللبنانية اعتراضها على عمليات التحليق هذه باعتبارها انتهاكا خطيرا للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتقول الحكومة الإسرائيلية بأن عمليات التحليق هذه هي تدبير أمني ضروري وأنها ستستمر حتى إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين والتنفيذ التام للتدابير الواردة في الفقرتين ١٤ و ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبالرغم من أن التنفيذ التام لجميع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) هو مطلب أساسي، إلا أن عمليات التحليق الإسرائيلية لا تشكل فحسب انتهاكا متكررا لقرار مجلس الأمن المذكور أعلاه وقراراته الأخرى ذات الصلة، بل تقوض أيضا مصداقية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومصداقية القوات المسلحة اللبنانية لدى السكان المحليين، كما تؤثر سلبا على الجهود المبذولة لإضفاء الاستقرار في الميدان.

باء – ترتيبات الأمن والاتصال

١٧ – يواصل قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عقد اجتماعات ثلاثية مع كبار ممثلي القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية بصورة منتظمة، وتُناقش في هذه الاجتماعات القضايا الأمنية الجوهرية. وقد أُحرز من خلال هذا المستوى تقدم مطرد في عدد من المجالات الرئيسية وهو ما يعد أمرا أساسيا لدعم الجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة من أجل تعزيز الاستقرار ومنع وقوع أحداث عبر الخط الأزرق.

١٨ – ويسرني أن أفيد بأن ترتيبات الاتصال والتنسيق التي أشرت إليها في تقريري السابق حازت قبول الطرفين ودخلت حيز النفاذ في الفترة المشمولة بالاستعراض على إثر إشعار خطي من كل من القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية أفاد بموافقتهما. وتنص هذه الترتيبات على أن تكفل القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية إمكانية اتصال قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جميع الأوقات بضابط برتبة لواء أو بنائب له، وذلك حتى يتسنى بسرعة تسوية أي حادثة تقع قبل تفاقمها. وكما لوحظ أعلاه، فقد اتضحت بجلاء ثمار وجود ترتيبات قوية للتنسيق والاتصال أثناء الحادث الذي وقع في ١٧ حزيران/يونيه حيث تمكن قائد القوة من فتح خط اتصال مستمر لمواصلة تبادل المعلومات مع ضباط رفيعي المستوى من قوات الدفاع الإسرائيلية والقوات المسلحة اللبنانية. وتعكف قوة الأمم المتحدة المؤقتة الآن على إنشاء خط ساخن بين قائد القوة ونظيريه من القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية.

١٩ – ولا تزال قوات الدفاع الإسرائيلية تفرض سيطرتها على الجزء الشمالي من قرية الغجر الواقعة شمال الخط الأزرق داخل الأراضي اللبنانية، إلا أنها لا تحتفظ بوجود عسكري دائم فيها. وتتواصل في الاجتماعات الثلاثية المناقشات بشأن الترتيبات الأمنية المؤقتة لشمال القرية، ويشير الطرفان إلى أنهما ملتزمان بالتوصل إلى اتفاق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة من شأنه تسهيل الانسحاب الإسرائيلي من المنطقة. بيد أن مدة استمرار الترتيبات الأمنية المؤقتة لا تزال موضع خلاف. ويعمل قائد قوة الأمم المتحدة بنشاط مع الجانبين في محاولة لتخطي تلك العقبة والانتهاء من الترتيبات. ويساورني القلق من أن يسهم المزيد من التأخير في تسوية تلك المسألة، في زيادة حدة التوتر على طول الخط الأزرق. وتجدر الإشارة إلى أنه طالما بقيت قوات الدفاع الإسرائيلية في شمال قرية الغجر فسيظل على إسرائيل استكمال انسحابها من جنوب لبنان وفقا لالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٠ – ولا تزال آلية التخطيط والتنسيق القائمة بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة وقيادة القوات المسلحة اللبنانية أداة أساسية لتنسيق الأنشطة الميدانية. وقد زادت العمليات المنسقة

ومبادرات التدريب التي أُجريت أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير من تعزيز التعاون بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة والجيش اللبناني والبحرية اللبنانية. وثمة ضباط اتصال تابعون للقوات المسلحة اللبنانية منتدبون في مركز العمليات المشتركة ومركز العمليات البحرية بمقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة، سواء في مقر القطاع أو في جميع كتائب المشاة. ولقوة الأمم المتحدة المؤقتة ضابطان في مقر القيادة الشمالية لقوات الدفاع الإسرائيلية بمدينة صفد، غير أنه لم يجر بعد التوصل إلى اتفاق بين حكومة إسرائيل والأمم المتحدة بشأن إنشاء مركز متكامل للاتصال في تل أبيب يتبع قوة الأمم المتحدة ويرأسه مدنيون.

٢١ - وتحتفظ القوات المسلحة اللبنانية بأربعة ألوية للمشاة جنوبي نهر الليطاني تدير ١٤٥ موقعا. وتُبذل الجهود من أجل زيادة وتعزيز أبراج ومواقع المراقبة التابعة للقوات المسلحة اللبنانية، والبالغ عددها ٤٧ وتقع على طول الخط الأزرق. وتقوم القوات المسلحة اللبنانية برصد ومراقبة الدخول إلى منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة عبر نهر الليطاني، وذلك عن طريق نقاط التفتيش الدائمة والدوريات، وقد طلبت أيضا مساعدة قوة الأمم المتحدة من أجل إنشاء طريق عسكري مواز للخط الأزرق بما يكفل تحسين قدراته على الرصد. ويتوقف إنشاء هذا الطريق على وضع العلامات على الخط الأزرق.

٢٢ - وتواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة تنفيذ ولايتها، والتي تقدم بموجبها المساعدة إلى القوات المسلحة اللبنانية لضمان خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من الأفراد العسكريين والإمكانات والأسلحة والبنى الأساسية والمعدات ذات الصلة غير المسموح بوجودها في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم القوة بأكثر من ٤٠٠ دورية يوميا في أنحاء منطقة عملياتها، وبأعمال المراقبة الليلية للكشف عن أي أنشطة مشبوهة تنفذها عناصر مسلحة، وبعمليات في المناطق المفتوحة. وإضافة إلى ذلك، تقوم وحدات القوة باستيقاف أي فرد تتوافر لديها أسباب تدعوها إلى الاشتباه في قيامه بأي نشاط يعد انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٣ - وقد تمخضت العمليات المنسقة التي قامت بها القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في الفترة المشمولة بالاستعراض عن اكتشاف أسلحة وذخائر وأجهزة متفجرة تم التخلي عنها، إضافة إلى مخابئ محصنة ومهجورة وما يتصل بها من هياكل أساسية. وكان أهم هذه الاكتشافات الكشف عن مستودع للذخيرة و ١٧ صاروخا قرب قرية الفريديس، وعن كهف يضم ١٠٠ من قنابل الهاون قرب المزرعة الإسلامية، وقاذفتين للصواريخ في رشاف، وكهف يحتوي على ألغام ومدافع هاون وأجهزة تفجير في منطقة كفر شوبا، وخبيئة أسلحة وذخائر عُثر عليها في المنطقة نفسها عموما وتشمل مدفع عديم الارتداد مضاد

للدبابات وقاذفتين للصواريخ وذخائر. وتقوم القوات المسلحة اللبنانية بمصادرة أو تدمير جميع الأسلحة والذخائر المكتشفة جنوب نهر الليطاني.

٢٤ - وباستثناء حادثين مثيرين للانزعاج الشديد وقعا في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وهما الهجوم الذي شُن بالصواريخ على كريات شمونه في ١٧ حزيران/يونيه والهجوم على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في ٢٤ حزيران/يونيه، لم تتكشف للقوة أو تصلها معلومات عن وجود عناصر مسلحة داخل منطقة عملياتها فيما عدا العناصر المسلحة في معسكرات اللاجئين الفلسطينيين والصيادين المحليين. وفي الوقت نفسه، لم تكشف القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة عن أي عمليات نقل غير مشروع للأسلحة جنوبي نهر الليطاني. لكن وقوع الهجومين الأخيرين واستمرار اكتشاف قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية وجود أسلحة، يوضحان بجلاء أن منطقة عمليات القوة لا تزال بها أسلحة وأشخاص على استعداد لاستخدامها، مما يؤكد أهمية الأنشطة التي تقوم بها القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة لضمان إخلاء هذه المنطقة من أي أفراد مسلحين أو أي إمكانات أو أسلحة، وهو الأمر الذي سيستغرق إنجازه مزيدا من الوقت. وتفرض قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية ضوابط أمنية صارمة، تشمل عددا كبيرا من المواقع، ومن نقاط التفتيش التابعة للقوات المسلحة، وقيام قوة الأمم المتحدة بعدد كبير من الدوريات على الطرق وفي المناطق المفتوحة. إضافة إلى ذلك، وفي أعقاب الهجومين الأخيرين، تتخذ القوات المسلحة اللبنانية الآن خطوات أمنية إضافية لمواجهة الحالة في أي من المناطق المشتبه بها وستقوم قوة الأمم المتحدة بدعم تلك الجهود.

٢٥ - ولا تزال حكومة إسرائيل تدّعي أن حزب الله يقوم بإعادة بناء قدراته العسكرية في شمال الليطاني أساسا وفي جنوب النهر أيضا. وما برحت قوة الأمم المتحدة، بالاشتراك مع القوات المسلحة اللبنانية، على أهبة الاستعداد للتحقيق فورا في أي ادعاءات من هذا النوع أو في أي مزاعم بانتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وحالما تُوافى بالمعلومات والأدلة المحددة اللازمة. ولا يزال حزب الله يتمتع بتأييد قوي بين صفوف السكان المحليين ويحتفظ بوجود غير عسكري كبير. واستمر أفراد يُشتبه في عضويتهم في رصد أنشطة القوة عن كثب طوال الفترة المشمولة بالاستعراض، بما في ذلك ما يتم بالتقاط الصور وتصوير الأفلام.

٢٦ - وتواصل فرقة العمل البحرية التابعة للقوة، مشاركة البحرية اللبنانية في، تعزيز مراقبة المياه الإقليمية اللبنانية لمنع دخول الأسلحة غير المأذون بها أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان عن طريق البحر. وقد اعترضت فرقة العمل، منذ تاريخ تقريري السابق، أكثر من ٣ ٠٠٠ سفينة. وجرى التحقق من هوية السفن كافة والتأكد منها، وقام مسؤولو البحرية والجمارك

اللبنانية بتفتيش ٢٥ سفينة مشتبه فيها عند وصولها إلى الميناء. ولم يجر الإبلاغ عن أي محاولات لتهريب الأسلحة. وإنني أعرب عن امتناني لحكومة ألمانيا لمنحها سفينتين إلى البحرية اللبنانية، وهو ما يعد خطوة هامة نحو بناء قدرتها البحرية ومساعدة على تحمّل المزيد من المسؤولية في مجال تأمين حدوده البحرية.

٢٧ - وتؤسفني الإفادة بأن الفترة المشمولة بالتقرير قد تخللتها عدة مناسبات كانت فيها أفعال أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية تعرض أمنهم وأمن أفراد الأمم المتحدة للخطر. ففي حادث وقع في ٣٠ نيسان/أبريل، اقترب بسرعة فائقة زورق دورية سريع تابع لقوات الدفاع من فرقاطة تابعة لفرقة العمل البحرية للقوة المؤقتة وكاد يصطدم بها، ولم يستجب زورق الدورية لمحاولة الفرقاطة الاتصال به لاسلكيا. ولم يتسن للفرقاطة تفادي التصادم بالزورق إلا بأن بادرت إلى تقليل سرعتها إلى حد كبير. وفي مناسبتين أخريين، حلق الطيران الإسرائيلي على ارتفاع منخفض فوق فرقاطات تابعة لقوة العمل البحرية مخالفا بذلك الإجراءات المعتمدة. وفي اجتماع بين قائد فرقة العمل البحرية ونظيره من البحرية الإسرائيلية، أكدت قوات الدفاع الإسرائيلية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة أنها ستلتزم بالترتيبات التشغيلية المعمول بها بينها وبين فرقة العمل البحرية التابعة للقوة.

٢٨ - واستمرت الصلات بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة والسكان المحليين في تطورها، لا سيما من خلال الإجراءات التي تقوم بها الوحدات المعنية بالتعاون المدني - العسكري وأفرقة الشؤون المدنية التابعة للقوة. ويتبين أن تنفيذ المشاريع السريعة الأثر أداة ذات أهمية حاسمة لمساعدة المجتمعات المحلية. وبدأ قائد القوة أيضا في عقد سلسلة من الاجتماعات مع القادة المحليين في جميع أنحاء منطقة عمليات القوة، مما ساعد على استمرار بناء الثقة وتوسيع آفاق الفهم لدى المجتمعات المحلية بالنسبة لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة. ومع ذلك، فقد واجهت دوريات القوة عددا من حوادث إلقاء الحجارة عليها وغير ذلك من الحوادث الفردية قام بها أساسا شباب المنطقة. وقد اضطلع الجيش اللبناني بدور استباقي بالمبادرة إلى منع هذه الحوادث والتصدي لها وقام في بعض الحالات باحتجاز مرتكبيها.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٢٩ - أُفادت أنباء عدة بزيادة الأنشطة التي تقوم بها عناصر مسلحة شمال نهر الليطاني، حيث المسؤولية الأمنية تتولاها السلطات اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية دون غيرها. ويُقال بأن عناصر مسلحة يُشتبه في انتمائها إلى حزب الله تقوم ببناء مرافق جديدة في وادي البقاع، بما في ذلك مراكز للقيادة والمراقبة، وإمكانيات لإطلاق الصواريخ، وتقوم كذلك بأنشطة تدريب عسكري. ولم ينكر حزب الله هذه الأنباء.

٣٠ - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ١٢ حزيران/يونيه وموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليَّ شخصيا من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة (S/2007/348-A/61/953)، قدمت الحكومة اللبنانية معلومات مفصلة جمعها الجيش اللبناني عن أنشطة عناصر وجماعات مسلحة فلسطينية خارج معسكرات اللاجئين الفلسطينيين الكائنة في لبنان. وفي أحدث تقاريري نصف السنوية (S/2009/262)، وفي الإحاطة التي قدمتها عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، قدمتُ عرضا شاملا للمستجدات المتعلقة بأوضاع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.

٣١ - وقد أُبلغنا، على وجه التحديد، من جانب الحكومة اللبنانية بأن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة عززتا مواقعهما في أنحاء لبنان في أعقاب الهجمات التي شنتها جماعة فتح الإسلام على القوات المسلحة اللبنانية في شمال لبنان. وتضمنت المعلومات تفاصيل عن التعزيزات التي قامت بها الجبهة الشعبية - القيادة العامة في مناطق مثل المواقع الأمامية بجبيلة وعين البيضا، حيث جرى نشر ما يقرب من ١٠٠ فرد يرتدون زيا عسكريا شبيها بزي القوات المسلحة اللبنانية. وفي موقع قوسايا الأمامي، وضعت الجماعة ٨ من قاذفات الصواريخ (١٢ و ٤٠ ماسورة) وُجهت صوب مطار رياق. وتشير المعلومات كذلك إلى كيفية تعزيز فتح الانتفاضة مواقعها في وادي الأسود وبلطة وحلوة ودير العشاير. وتُقدر هذه التعزيزات بعدد ٥٠٠ فرد تقريبا مجهزين بأسلحة متطورة، بما في ذلك صواريخ ومدافع هاون ومدافع مضادة للدبابات (مدافع عديمة الارتداد عيار ١٠٦ ملم، ومدافع باء ١٠)، ومدافع مضادة للطائرات.

٣٢ - ويسود الاعتقاد في لبنان، بما في ذلك أوساط الحكومة، أن تعزيز فتح الانتفاضة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة للمواقع الأمامية لكل منهما لم يكن ليقع دون علم ودعم ضمنيين من جانب حكومة الجمهورية العربية السورية. وقد صرح رئيس الوزراء اللبناني أخيرا، وعلى الملأ، بأن هذه المواقع الأمامية عززتها الجمهورية العربية السورية بذخائر وأسلحة ومقاتلين. وقد أنكرت الحكومة السورية هذه الادعاءات ووصفتها بأنها مضللة. وتجدر الملاحظة أن الحوار الوطني اللبناني الذي تشارك فيه جميع الأحزاب السياسية اللبنانية الرئيسية وعُقد في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٦ وافق على ضرورة نزع سلاح الجماعات الفلسطينية المسلحة خارج مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في غضون ستة أشهر. وإنني أتوقع الدعم من جانب حكومة الجمهورية العربية السورية في هذه المسألة بالذات.

٣٣ - إضافة إلى ذلك، قدمت إلينا حكومة لبنان معلومات عن قيامها أخيرا بمصادرة حمولة شاحنة من صواريخ طراز غراد، ومدافع الهاون، وذخائر البنادق الأوتوماتيكية والمدافع

الرشاشة. وقد صودرت هذه الحمولة المملوكة لحزب الله في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة اللبنانية بدوريس الواقعة قرب بعلبك في وادي البقاع بشرق لبنان. ووفقا لما ذكرته الحكومة اللبنانية، كانت الأسلحة تُنقل في نطاق البلد. ويبدو أن لبنان بدأ يشهد توافق آراء ومفاده أن هذا الحادث شبيه بذلك الذي وقع في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ والموثق في أحدث تقاريري إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/147).

٣٤ - وتثير هذه الأنباء الارتباك وتبعث على القلق الشديد فضلا عن كونها تشكل انتهاكا واضحا لنص وروح قراري مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٣٥ - وبالإشارة إلى الفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ومسألة نزع السلاح، فما زلت على اعتقادي بأن نزع سلاح حزب الله والمليشيات الأخرى ينبغي أن يتم من خلال عملية سياسية يتولى زمامها اللبنانيون وتؤدي إلى إعادة بسط سلطة الحكومة اللبنانية بالكامل على جميع أراضيه بحيث يخلو لبنان من السلاح فيما عدا السلاح الموجود في أيدي سلطاته.

٣٦ - وترى الحكومة اللبنانية أن مسألة أسلحة حزب الله وأسلحة الميليشيات الأخرى لا تزال مفتوحة وهي محور الحوار السياسي في لبنان. بيد أنه لم يحرز أي تقدم في هذه المسألة. ولا تزال الأزمة السياسية المحتدمة تحول بين الأطراف وبين مناقشة قضايا الحوار الوطني أو إحراز تقدم بشأن خطة النقاط السبع التي تم اعتمادها الحكومة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

دال - الحظر المفروض على الأسلحة

٣٧ - بالإضافة إلى المعلومات المستكملة التي قدمتها في تقريري نصف السنوي الخامس عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2007/262)، وفيما يتعلق بالخروقات الممكنة للحظر المفروض على الأسلحة، تلقيت من حكومة لبنان مزيدا من المعلومات الباعثة على القلق. فقد أبلغتني حكومة لبنان أن القوات المسلحة اللبنانية قد شاهدت، في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أربع حاملات شاحنات، تقل كل منها عربتين مجهزتين براجمات صواريخ ٤٠ ماسورة (أي ما مجموعه ٨ راجمات صواريخ) متجهة من الكفير في الجمهورية العربية السورية عبر الحدود السورية اللبنانية إلى قلعة إدريس، ومن ثم إلى مركز متقدم تابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة في جبل الميسرة.

٣٨ - وما فتئت حكومة إسرائيل تدّعي، من جانبها، وقوع حالات انتهاك عديدة للحظر المفروض على السلاح عبر الحدود اللبنانية السورية، مما يشكل، كما تقول، تهديدا استراتيجيا خطيرا لأمن إسرائيل ومواطنيها. وادّعت أن نقل الأسلحة المتطورة من الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية عبر الحدود اللبنانية السورية، بما في ذلك الصواريخ الطويلة المدى (التي يصل مداها ٢٥٠ ميلا) ونظم الدفاع المضادة للدبابات والطائرات، يتم بوتيرة أسبوعية، مما يمكّن حزب الله من إعادة تسليح نفسه بنفس المستويات التي كان عليها قبل حرب السنة الماضية، بل وأكثر من ذلك. لكنها لم تقدم أدلة محددة إضافية لدعم تلك المزاعم.

٣٩ - وقد أنكرت حكومة الجمهورية العربية السورية أي دور لها في خروقات الحظر المفروض على الأسلحة. وقدمت في رسالتين متطابقتين مؤرختين ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ وجهتهما إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن جدولا يتضمن قائمة بالأسلحة والذخائر المهربة من لبنان إلى الجمهورية العربية السورية وتمت مصادرتها على يد قوات الأمن السورية خلال الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تاريخ انسحاب الجيش السوري من لبنان، إلى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧. وأبلغتني السلطات السورية، بواسطة رسالتيها المتطابقتين المؤرختين ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧ الموجهتين إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن، وما تلاهما من مراسلات، دعمها لاجتماعات محافظي المناطق الواقعة على جانبي الحدود اللبنانية السورية للاتفاق على تدابير لوقف التهريب والتحركات غير المأذون بها عبر الحدود. كما أبلغتنا حكومة الجمهورية العربية السورية بأنها طلبت مؤخرا إلى الحكومات الأوروبية تقديم المساعدة التقنية الحدودية إليها، بما يشمل تزويدها بالمعدات الخاصة بالحدود، وتدريب أفراد حرس الحدود السوري.

٤٠ - وأوضحت لي الحكومة اللبنانية إن لديها مصلحة حيوية في ضبط حدودها لمنع تهريب الأسلحة والذخائر والأفراد إلى أراضيها. وكررت طلبها بأن يتم مباشرة مع حكومة لبنان، إن أمكن، أو عن طريق الأمم المتحدة، تبادل أي معلومات تكون بحوزة بلد ثالث وتتعلق بتهريب الأسلحة أو الأشخاص. وأبلغتني بأن القوات المسلحة اللبنانية ما زالت ترابط في مواقعها على طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية. وعلاوة على ذلك، أبلغتني حكومة لبنان بأن الأزمات الأمنية المختلفة التي نشبت أثناء فترة الإبلاغ قد أثقلت كاهل القوات المسلحة اللبنانية، التي يطلب إليها الآن تنفيذ مهام مختلفة لكنها حساسة مثل مقاتلة المتطرفين في مخيم نهر البارد للاجئين، إضافة إلى الأمن الداخلي، والدفاع التقليدي عن الأرض والاضطلاع بأنشطة مكافحة التهريب. وفي هذا السياق، أوضحت حكومة لبنان بأن

ضبط حدودها الشمالية والشرقية مسؤولية تتقاسمها الجمهورية العربية السورية ولبنان كلاهما، وفقا للفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٤١ - وعملا ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، الذي شجعني فيه على إنشاء فريق مستقل لتقييم رصد الحدود اللبنانية السورية بشكل كامل وتقديم تقرير عن ذلك قبل موعد تقديم هذا التقرير، يسرني أن أفيد بأن الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية قد أنجز عمله وقدم تقريره. وفي رأيي أن ذلك التقرير جوهري ويتضمن تقييما مهنيا وتقنيا مفصلا للحالة الصعبة على طول الحدود اللبنانية السورية. وألاحظ، على وجه التحديد، التوصيات المقدمة للنهوض، على وجه الاستعجال، وفي الأجل الطويل، بقدرات لبنان على تأمين نظام الحدود على طول حدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية. ويظهر التقرير بوضوح أنه، بالإضافة إلى المساعدة القيّمة التي يقدمها المشروع النموذجي الألماني على طول الحدود الشمالية والمقترحات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للحدود اللبنانية، يلزم تقديم مزيد من المساعدات الدولية بصورة عاجلة لتعزيز القدرات اللبنانية ولكفالة عدم وقوع خروقات لحظر الأسلحة.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٤٢ - في جنوب لبنان، لا تزال عملية إزالة ما يقدر بمليون من الذخائر العنقودية غير المتفجرة جارية على قدم وساق. ومنذ تقريري السابق إلى مجلس الأمن، حدّد مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب لبنان ٥٠ موقعا إضافيا جديدا من المواقع التي قُصفت بالقنيبلات العنقودية. وإلى غاية ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧، تم تسجيل ٩٠٤ مواقع قُصفت بالقنيبلات العنقودية، مما أصاب بالتلوث منطقة تصل مساحتها إلى ٣٦,٦ مليون متر مربع.

٤٣ - ونتيجة للجهود المشتركة بين القوات المسلحة اللبنانية و ٢٢ فريقا تابعا لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، و ٧٥ فريقا لإزالة الألغام تعاقدت معها الأمم المتحدة بتمويل ثنائي، وتعمل في إطار التنسيق الذي يتولاه مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب لبنان، تم تطهير ٢٨ في المائة من سطح الرقعة البالغة ٣٦,٦ مليون متر مربع، و ١٥ في المائة من باطنها، كما تم إبطال مفعول ٨٧٢ ١١٧ من أصل ما يقدر بمليون من الذخائر العنقودية غير المتفجرة.

٤٤ - ورغم تراجع أرقام الإصابات في الأشهر الأخيرة، فقد وقع، منذ تقريري السابق، ٢٢ حادثا آخر بين صفوف المدنيين، قُتل أثناءها شخص واحد وأُصيب ٢١ شخصا بجروح. ومنذ دخول وقف الأعمال القتالية حيز التنفيذ، تعرض ما مجموعه ٢٠٣ مدنيين إما للإصابة بجروح (١٨٠) أو للقتل (٢٣) بسبب الذخائر العنقودية. ويؤسفني أن أضطر للإبلاغ بأنه

رغم قيام كبار موظفي الأمم المتحدة بعدد من المحاولات للحصول على المعلومات المتعلقة ببيانات قذف الذخائر العنقودية التي استُخدمت أثناء الصراع في الربع الثاني من عام ٢٠٠٦، فإن إسرائيل لم تقدم بعدُ هذه البيانات الجوهرية. وأنا أدعو، من جديد، حكومة إسرائيل أن تقدم هذه المعلومات إلى الأمم المتحدة.

واو – الجنود المختطفون والسجناء

٤٥ – رغم الجهود الكبيرة التي بذلها الطرف الميسّر، والمرونة التي اتسمت بها إسرائيل بما يتجاوز إطار قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٧)، فلم يتسن بعد تنفيذ الجوانب الإنسانية من القرار.

٤٦ – فالمسائل الخلافية التي أثارها حزب الله تتطلب جهودا دؤوبة ومعقدة للتوصل إلى حل. وبالتالي، فإن التقدم يتسم بالبطء، وإن كان مستمرا. ومن المؤسف أن ثبات حزب الله على رفضه إعطاء دليل أن الجنديين ما زالا على قيد الحياة يزيد الحالة تفاقما. وهكذا، فإن القلق يزداد بشأن مصيرهما. وإنني من أعماق قلبي أشاطر الأسر قلقها، وأهيب من جديد بحزب الله أن يعيد النظر في هذا الموقف الذي يتنافى مع القيم الإنسانية الأساسية.

٤٧ – ورغم الصعوبات القائمة، فإن الجانبين يطلبان إلى الأمم المتحدة أن تزيد جهود التيسير من أجل تذليل العقبات المتبقية. وفي هذا الصدد، أعرب حزب الله عن أمله في التوصل إلى حل وسط قبل موعد التقرير المقبل المقرر تقديمه إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ولا تزال إسرائيل مستعدة لإبداء المرونة فيما يتعلق بالسجناء اللبنانيين. وعلى أساس هذه الخلفية، ما زلت آمل في أن يتم التوصل قريبا إلى حل على أساس الاعتدال والتقيد بضبط النفس في طرح المطالب، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

زاي – ترسيم الحدود

٤٨ – واصلت، أنا وممثلي، التشديد لدى حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة لبنان على أهمية الترسيم النهائي لحدودهما من أجل التعايش السلمي وحسن الجوار. وسوف يتيح إبرام اتفاق ثنائي بشأن الحدود حلا دائما لمسألة ترسيم الحدود الدولية للبنان مع الجمهورية العربية السورية تنفيذا للقرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد أصرّت حكومة الجمهورية العربية السورية، على نحو ما ورد مفصلا في تقاريري نصف السنوية عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، على أن ترسيم الحدود مسألة ثنائية. إلا أنه لم يبلّغ عن أي تحرك من جانب حكومة الجمهورية العربية السورية لإعادة تنشيط لجنة

الحدود السورية اللبنانية، على نحو ما ألمح إليه الرئيس الأسد خلال أحدث اجتماعاته معي في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٤٩ - وفيما يتعلق تحديدا بمزارع شبعا، فإن حكومة الجمهورية العربية السورية، وإن كانت تتفق مع الموقف اللبناني القائل بأن مزارع شبعا لبنانية، قد أبلغتني رأيها بأن حل هذه المسألة لن يتسنى إلا بعد إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل. وإني أشجع حكومة الجمهورية العربية السورية على إعادة النظر في سياستها هذه التي تتنافى مع القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي الوقت نفسه، أواصل بحث الآثار الخرائطية والقانونية والسياسية المترتبة على المسار البديل الذي اقترحته حكومة لبنان في خطتها المؤلفة من سبع نقاط، وهو وضع مزارع شبعا تحت ولاية الأمم المتحدة إلى أن يتم ترسيم حدود بشكل دائم.

٥٠ - ويسرني أن أفيد بأن كبير رسامي الخرائط قد أحرز، استنادا إلى أفضل ما يتوافر من معلومات، تقدما موثوقا نحو تحديد مؤقت للنطاق الجغرافي لمنطقة مزارع شبعا. وقد قدمت حكومة لبنان إلينا مواد جديدة ومفيدة. وآمل أن يتفهم المجلس الحاجة إلى مناقشة ما توصل إليه مع الأطراف كخطوة تالية. وقد أبدت إسرائيل استعدادها الموافقة على طلبي بتمكين كبير رسامي الخرائط من زيارة المنطقة في غضون الأسابيع القليلة القادمة. وإني أتطلع إلى أن أقدم، في إطار تقريري المقبل عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تقريرا مفصلا عن الاستنتاجات التي توصل إليها في عمله، وعن مناقشاتنا مع الأطراف المعنية، بما في ذلك حكومة إسرائيل وحكومة لبنان وحكومة الجمهورية العربية السورية.

ثالثا - نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥١ - منذ تقريري السابق، زاد قوام القوة على نحو ما كان مقررا. ويبلغ الآن، في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مجموع قوام الأفراد العسكريين ٣١٣ ١٣. ويشمل هذا العدد ١١٣ ١١ من أفراد القوات البرية التابعة للقوة المنتشرين في قطاعين، مقرهما في تبنين ومرجعيون، و ٠٠٠ ٢ من الأفراد العاملين في مرفق العلاج الطبي، إضافة إلى ١٧٩ ضابط أركان بمقر القوة في الناقورة و ٢١ من عناصر الدعم الوطنية. ويساند قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الاضطلاع بمهامها ٥١ مراقبا عسكريا من مراقبي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ويعمل تسعة وعشرون من ضباط الأركان في الخلية العسكرية الاستراتيجية الموجودة في مقر الأمم المتحدة. وعندما يتم نشر ما يناهز ٣٤٠ فردا من قوات جمهورية كوريا وفقا لما هو مقرر في تموز/يوليه، سيصل قوام القوة نحو ٧٠٠ ١٣ فردا عسكريا من ٣٠ بلدا من البلدان المساهمة بقوات. وقد وصلت القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مستوى عاليا من الجاهزية التنفيذية، بما يتيح لها الرد الفوري على أي حوادث تقع في عموم

منطقة عملياتها. وما فتئ العنصر المدني يتدعم أيضا على نطاق جميع عناصر البعثة. وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بلغ قوام الموظفين المدنيين التابعين للقوة ما مجموعه ٧٠٦ (٢٥٤ من الموظفين الدوليين، و ٤٥٢ من الموظفين الوطنيين).

٥٢ - وتنفذ البعثة برنامجا لتوسيع مقرها في الناقورة وتجديده لضمان وجود المرافق الكافية لجميع الأفراد، في إطار الامتثال التام لمتطلبات معايير العمل الأمنية الدنيا. وستقوم القوة أيضا بتجديد ميناء الناقورة المحاذي لمقر القوة لتحسين فرص الوصول البحري أمام القوة، بما من شأنه تحسين أمن القوة في حال نشوب أزمة، فضلا عن دعم القوات المسلحة اللبنانية والأنشطة المدنية البحرية المحلية.

رابعا - ملاحظات

٥٣ - مضى عام تقريبا على اندلاع الأعمال القتالية في جنوب لبنان، في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وساعد النشر السريع والفعال لقوة حفظ سلام موسعة بشكل كبير على إرساء بيئة عسكرية وأمنية استراتيجية جديدة في جنوب لبنان. وإني ممتن للبلدان الثلاثين المساهمة بالقوات التي تشكل قوة الأمم المتحدة المؤقتة الجديدة في لبنان. فالسرعة التي تجاوبت بها مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والأنشطة التي تضطلع بها قواتها يوميا ساهمت بشكل حاسم في منع تجدد أعمال القتال عبر الخط الأزرق. وفي الوقت نفسه، لا بد لنا أن نقر بالمساهمة الحافلة والتاريخية للقوات المسلحة اللبنانية في المساعدة على استقرار الحالة في جنوب لبنان. وعلى مدى الأشهر العشرة الماضية، أقامت القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان شراكة تحقق على أساسها عدد من الأهداف الرئيسية الواردة في قرار مجلس الأمن، مما ساعد على تثبيت وقف الأعمال القتالية.

٥٤ - ويشكل الهجوم الصاروخي، الذي شُنّ في ١٧ حزيران/يونيه على إسرائيل من جنوب لبنان، خرقا خطيرا لوقف أعمال القتال. ولم يكن ذلك الهجوم مفاجأة بالكامل نظرا إلى أن مجموعات معادية قد أعربت علنا عن معارضتها تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولمجابهة هذه التهديد، من المهم أن تتمسك كافة الأطراف بالتزامها القوي وتستمر في إبداء العزم على احترام اتفاق و قف أعمال القتال وتنفيذ جميع أحكام القرار.

٥٥ - وعلى نحو ما فعلت في تقاريري السابقة، فإني أحث المجتمع الدولي على إمداد القوات المسلحة اللبنانية بما يلزم من مساعدة ودعم ثنائي مهم ومناسب من حيث التوقيت لإسنادها في تنفيذ التزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولكي تبسط حكومة لبنان سلطتها على إقليمها وتمارس سيادتها كاملة، يظل من الجوهري أن تكون لها قوات مسلحة

لها مصداقية وشرعية وقدرة على ضمان الأمن والاستقرار في شتى أنحاء إقليمها. وثمة خطر بأن يتسبب القتال الجاري حاليا في مخيم اللاجئين بنهر البارد، مقرونا بالحالة المضطربة بمخيمات أخرى، في حالات نقص إضافية في الموارد، مما قد يؤثر سلبا على قدرة القوات المسلحة اللبنانية على تنفيذ التزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومع أني أقدر الصعوبات الجمة التي تواجه القوات المسلحة اللبنانية في هذا الوقت بالذات، إلا أني أنظر بالتقدير إلى تعهد الحكومة بالحفاظ على الوجود البارز للجيش والتنسيق الوثيق مع قوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان. ولم يأت الهجوم الصاروخي ليوم ١٧ حزيران/يونيه ثم الاعتداء الذي تعرضت له قوة الأمم المتحدة في لبنان بعد ذلك بأسبوع إلا ليؤكدا على أهمية توخي أقصى درجات الحيطة والحذر.

٥٦ - وإني أقدّر أيضا ما قدمته حكومة إسرائيل وقوات الدفاع الإسرائيلية من دعم إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وفي هذا الصدد، أنوه على وجه التحديد بعبارات التقدير التي لاقيتها، أنا وغيري من موظفي الأمم المتحدة، من جانب عدد من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، واعترافهم بالحقائق الاستراتيجية الجديدة التي خلقها نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية في جنوب لبنان. وأرحب بقرار حكومة إسرائيل عدم الرد على الهجوم الصاروخي الذي شن في ١٧ حزيران/يونيه. ومع ذلك، أعرب عن الأسف لاستمرار قوات الدفاع الإسرائيلية في تنفيذ طلعات جوية شبه يومية فوق الأراضي اللبنانية، وأدعو، من جديد، حكومة إسرائيل أن توقف انتهاكاتها للمجال الجوي.

٥٧ - وبالإشارة إلى الفقرة ٦ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يسرني أن أفيد بأن المجتمع الدولي واصل تقديم المساعدة من أجل إعادة تعمير لبنان وتنميته. ومن خلال المؤتمر الذي عقد في ستكهولم وركز على المساعدة الطارئة وإعادة التأهيل، ثم عن طريق عملية باريس ٣ في الآونة الأخيرة، تلقى لبنان قدرا كبيرا من الدعم المالي الدولي. بيد أن أحدث المعلومات المتعلقة بالتزامات الجهات المانحة وأرقام المدفوعات، تُبرز أهمية أن تفي الجهات المانحة كافة بالتزاماتها المتعلقة ببرامج المساعدة المالية والإعمار.

٥٨ - وعلى نحو ما أشير إليه أعلاه وفي تقاريري السابقة أيضا، ما زال يتعين على إسرائيل أن تقدم البيانات المفصلة عن عمليات إطلاق نيران الأسلحة، بما من شأنه أن يكشف الموقع المحدد للذخائر العنقودية التي استخدمت أثناء الصراع في الربع الثاني من عام ٢٠٠٦ وعن كميتها ونوعها. ومن شأن تقديم تلك المعلومات إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن يساعد بشكل كبير مركز الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الألغام في الجهود التي يبذلها لإزالة

ما يقدر بمليون من الذخائر العنقودية غير المتفجرة. ومع أن القوات المسلحة اللبنانية والأمم المتحدة والأفرقة الممولة ثنائيا تحرز بعض التقدم، إلا أنه لن يتم قبل حلول عام ٢٠٠٨ تطهير الرقعة تقدر مساحتها بنحو ٣٦,٦ مليون متر مربع والملوثة بالذخائر العنقودية. ولن تؤدي خسائر الأرواح ووقوع الإصابات في صفوف المدنيين اللبنانيين بسبب هذه الذخائر، ناهيك عن خسارة المحصول الزراعي في المناطق المتضررة، إلا زيادة سخط السكان المحليين على إسرائيل. وإني أحث إسرائيل مجددا على أن تقدم، إلى الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن، البيانات التفصيلية المتعلقة باستخدامها للذخائر العنقودية.

٥٩ - وعلى أنني أشعر بالانزعاج إزاء استمرار ورود تقارير تشير إلى وقوع خروقات للحظر المفروض على الأسلحة على طول الحدود اللبنانية السورية. فهذه التقارير تشكل عائقا كبيرا أمام إقرار وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل، على نحو ما يتوخاه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومع أن الإغلاق المحكم الشامل للحدود لن يكون أمرا ممكنا، إلا أنني أشعر بالقلق إزاء ما خلص إليه الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية في تقريره بأن الحدود اللبنانية السورية ليست آمنة بما فيه الكفاية، وبأن لبنان يفتقر إلى القدرات في هذا الشأن. وأحيط علما أيضا بملاحظة الفريق المستقل في تقريره بأن ثمة فرصة متاحة بالفعل لتعزيز نظام الأمن الحدودي، وبأن حكومة لبنان تستطيع القيام بأكثر من ذلك استنادا إلى القدرات القائمة. وأوصي بأن تنفذ حكومة لبنان استنتاجات التقرير بشكل كامل. وبالإضافة إلى توصيات الفريق المستقل، أود أيضا أن أهيب بالدول الأعضاء وبالمنظمات الإقليمية ذات الصلة أن تبادر بصورة عاجلة إلى تقديم المساعدة التقنية اللازمة والتدريب والمعدات التي تحتاجها حكومة لبنان لتعزيز نظام الأمن الحدودي على طول حدودها مع الجمهورية العربية السورية، ولكفالة تنفيذ الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا، بما في ذلك الحظر المفروض على الأسلحة.

٦٠ - وتقع على عاتق الجمهورية العربية السورية ودول الإقليم الأخرى وجمهورية إيران الإسلامية مسؤولية خاصة فيما يتعلق بكفالة الاحترام الكامل لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتتحمل الجمهورية العربية السورية بوجه خاص المسؤولية المشتركة عن ضبط حدودها مع لبنان وتنفيذ الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك الحؤول دون وقوع أي خرق للحظر المفروض على الأسلحة. وفي هذا الصدد، أحث الجمهورية العربية السورية على القيام بالمزيد من أجل ضبط حدودها مع لبنان، وأتطلع إلى تلقي مقترحات محددة من السلطات السورية قبل تقديم التقرير الفصلي المقبل عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي يحل موعده في أيلول/سبتمبر. وقد أحطت علما بالاستعداد الذي أعربت عنه الجمهورية العربية السورية بالنظر في العمل مع الحكومات الأوروبية من أجل

تحسين الأمن الحدودي. وإني أرحب بهذا التطور. وأرحب أيضا، بل سوف أشجع، إنشاء آلية على نحو ما اقترحته حكومة لبنان تضم أيضا حكومة الجمهورية العربية السورية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بهدف تحسين المرافق التقنية والترتيبات المتخذة على طول حدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية.

٦١ - وكما ذكرت في تقريري السابق، فإن ترسيم الحدود، بما في ذلك منطقة مزارع شبعا، يظل مسألة رئيسية بالنسبة لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذا الصدد، أشعر بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز أي تقدم إضافي بين حكومة لبنان وحكومة الجمهورية العربية السورية في مجال ترسيم حدودهما المشتركة. وأدعو مجددا الجمهورية العربية السورية إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات مع حكومة لبنان لترسيم حدودهما المشتركة وفقا للقرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وينبغي الإقرار بأن اللجان المشتركة المعنية بالحدود اللبنانية السورية قد أظهرت خلال الستينيات تعاونا طيبا واتفاقا على الإجراءات المتعلقة بالحدود. ويشير الاقتراح المطروح إلى أن من الممكن إعادة إنشاء لجنة حدودية مشتركة بمساعدة الأمم المتحدة.

٦٢ - وأود أن أثني على كبير رسامي الخرائط لما قام به حتى الآن من عمل فيما يتعلق بوضع إطار إقليمي محدد ودقيق لمنطقة مزارع شبعا. وأعتقد أن التحديد المؤقت للنطاق الجغرافي لمنطقة مزارع شبعا استنادا إلى أفضل ما يتوفر من معلومات، يرسي أساسا جيدا يمكن انطلاقا منه المضي بالمسألة إلى الأمام. وأود أن أنوه بالتعاون الذي أبدته حكومة لبنان إزاء كبير رسامي الخرائط أثناء عمله، وأشجع الدول الأعضاء، ولا سيما الجمهورية العربية السورية، على تقديم ما بحوزتها من وثائق ذات صلة بالموضوع وغير ذلك من صنوف المساعدة. وفي هذا الشأن، أشعر بالارتياح لكون حكومة إسرائيل قد وافقت على زيارة يقوم بها كبير رسامي الخرائط إلى منطقة مزارع شبعا. ويحدوني الأمل بأن عقد مزيد من المناقشات بشأن المنطقة، بما في ذلك تعريفها الإقليمي، بين حكومات لبنان وإسرائيل والجمهورية العربية السورية، سيعزز قيام الاضطلاع بعملية دبلوماسية هدفها تسوية هذه المسألة المحورية وفقا للأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). بيد أن التقدم على صعيد هذه المسألة لا يمكن فصله عن المبادئ والعناصر اللازمة لوقف إطلاق نار دائم وإيجاد حل طويل الأجل على نحو ما حدده القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٣ - ويساورني القلق إزاء نشاط العناصر والمجموعات المسلحة والتحديات التي تشكلها سواء بالنسبة لاستقرار لبنان واستقلاله، أو بالنسبة لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وليس الاعتداء المروع ضد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يوم ٢٤ حزيران/يونيه إلا آخر مثال

على التهديد الذي يشكلونه. وإني أشعر ببالغ القلق إزاء سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة الموجودين في لبنان. ومن اللازم تقديم مزيد من المساعدة إلى حكومة لبنان وقواتها الأمنية لكفالة تمكنها، حسبما ورد في الخطة المؤلفة من سبع نقاط، من بسط سلطتها على إقليمها بواسطة قواتها المسلحة الشرعية، ولكفالة عدم وجود أي سلاح آخر أو سلطة أخرى بخلاف ما تملكه الدولة اللبنانية.

٦٤ - وباقترابنا من موعد الذكرى السنوية الأولى للأعمال القتالية التي اندلعت في عام ٢٠٠٦، أشعر بالأسف لعجزنا عن التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين إسرائيل ولبنان. ويؤسفني أيضا عدم إحراز أي تقدم آخر في سبيل إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين، ولا على صعيد المسائل الأخرى مثل وقف الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني. ومع ذلك، فإني آمل أن يتم التوصل إلى حل طويل الأجل، لو قمنا، تحديدا، بتوطيد التغيير الاستراتيجي الذي وقع في جنوب لبنان، وتعزيز النظام الأمني على طول حدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية، وإحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بمسألة مزارع شبعا. وقبل كل شيء، أوجه نداء إلى لبنان وإسرائيل والدول المحورية مثل الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، فضلا عن المجتمع الدولي، من أجل دعم تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بجميع جوانبه. وفي ظل اشتداد زعزعة الاستقرار والتوتر في المنطقة، يبقى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) عنصرا حيويا للمساعدة على تسوية المسائل التي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. ومن واجبنا ألا نتراخى في التزامنا بتنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نظل ملتزمين بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

٦٥ - وكما يعلم مجلس الأمن، فإن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وقد طلب مجلس الوزراء اللبناني، في ٢٥ حزيران/يونيه، تجديد ولاية القوة. وفي نفس اليوم، تلقيت أثناء اجتماعي برئيس الوزراء السنيورة في باريس رسالة تطلب إلى المجلس تمديد ولاية القوة لفترة أخرى مدتها سنة واحدة، دون تعديل. وفي هذا الصدد، فإني أعتزم توجيه رسالة إلى المجلس خلال شهر آب/أغسطس أطلب إليه فيها أن ينظر في تجديد ولاية القوة.

٦٦ - وفي الختام، أود أن أشيد بجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة والعاملين في هذه الظروف الصعبة في لبنان. وأود أن أعرب عن أحر تعازيّ إلى حكومة إسبانيا وإلى ذوي أفراد حفظ السلام الستة الذين لقوا مصرعهم في عطلة نهاية الأسبوع الماضي. وأضيف أن الهجوم الإرهابي ضد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لن

يردع الأمم المتحدة عن الاضطلاع بأنشطتها التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن. بل إن ذلك الاعتداء يدفعنا إلى مضاعفة التزامنا بكفالة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا من جانب جميع الأطراف، وبتحقيق أهداف الأمم المتحدة الأشمل المتعلقة بالسلام والاستقرار والعدل في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، فسيكون من الجوهري في الوقت الحالي الحفاظ على كامل قدرات القوة من أجل الحفاظ على الاستقرار في منطقة عملياتها جنوب نهر الليطاني.